APLC/MSP.9/2008/WP.31
19 November 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع
جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة في إطار المادة ٥

طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية
موجز

مقدم من إكوادور*

١- لقد خلّفت الحرب غير المعلنة التي نشبت في عام ١٩٩٥ بسبب النزاع الحدودي بين إكوادور وبيرو عدداً من الألغام البرية مسببةً آثاراً اجتماعية واقتصادية وخيمة على المجتمعات المحلية التي تقيم على طول الحدود بين البلدين. وقد تأثر بهذه الألغام ٥٧٥ ٦٦ شخصاً في المجموع تقريباً يعيشون في ٤٣ مجتمعاً محلياً في إكوادور. كما تأثرت جراء ذلك أنشطة تقليدية لهذه المجتمعات بما في ذلك أنشطة الصيد البري والبحري والحراجة وغيرها من الأنشطة الزراعية. وقد وقع حتى الآن ١٩ مدنياً ضحايا ألغام مضادة للأفراد. ويضاف إلى ذلك أن قطاعات إنمائية كالسياحة والزراعة والتعدين وتربية الماشية والبناء تأثرت هي الأخرى.

٢- ولهذه الأسباب، انضمت إكوادور، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وصدّقت عليها في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وصارت نافذة بالنسبة لها في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. واضطلع وفد إكوادور بدور فعال في المفاوضات التي دارت بشأن هذا الصك الدولي، وهو ما ينسجم مع موقفها السياسي الخارجي الذي يولي الأولوية للتنمية الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية.

٣- وأنشأت حكومة إكوادور، بموجب مرسومها التنفيذي رقم ١٢٩٧ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، مركز إكوادور الوطني لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، وهو بمثابة السلطة الوطنية المخولة في هذا الموضوع، تشرف عليه وزارة الشؤون الخارجية ويضم ممثلين عن وزارة الدفاع الوطني، ووزارة الصحة العمومية، ووكالة إكوادور للتعاون الدولي، والقيادة العامة لإزالة الألغام وهي الوحدة التنفيذية التابعة للمركز الوطني لإزالة الألغام لأغراض إنسانية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وافق المركز الوطني لإزالة الألغام على الخطة الوطنية لإزالة الألغام وهي تشمل التثقيف بمخاطر الألغام ومساعدة ضحايا الألغام المضادة للأفراد وتدمير المخزونات وإزالة الألغام لأغراض إنسانية.

---

* قُدّم بعد الموعد المحدد لتقديمه حال وروده إلى الأمانة.

٤- وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١، قامت إكوادور، بغية إعطاء زخم جديد لعمليات إزالة الألغام، بالتوقيع على اتفاق إطاري بشأن التعاون مع برنامج العمل الشامل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد التابع لمنظمة الدول الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم إكوادور وبيرو بأنشطة منسّقة ومشتركة لإزالة الألغام لأغراض إنسانية على حدودهما المشتركة وهو ما اعتبر بمثابة إجراء قيّم لبناء الثقة والأمن، وزيادة الشفافية، والمساهمة في إرساء الأمن في المنطقة.

٥- وفي أعقاب التوقيع، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، على اتفاق برازيليا للسلام الذي وضع حداً للنزاع الإقليمي بين إكوادور وبيرو، شرعت إكوادور في عمليتها لإزالة الألغام لأغراض إنسانية. ووفقاً للسجلات العسكرية، فقد تبيّن من المعلومات المتبادلة بين وحدات إزالة الألغام من البلدين، وهي الخطوة التي تندرج في إطار بناء الثقة والشفافية، وكذلك من دراسات تقييم الأثر أجريت في البلد بأسره شملت الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، أن ثمة ١٢٨ موقعاً ملغوماً في المجموع يبلغ مجموع مساحتها ٠٣٤,٥٠ ٦٢١ متراً مربعاً . وقُدّر أن هذه المواقع تحتوي على ٩١٠ ١٠ ألغام في المجموع منها ٨٤٣ ١٠ لغماً مضاداً للأفراد و٦٧ لغماً مضاداً للدبابات.

٦- وتقع المواقع المتأثرة في الجانب الإكوادوري من الحدود في مقاطعات مورونا سانتياغو، وزامورا شينشيبي، وباستازا، ولوخا، وألأورو، وكذلك في منطقة تعرف بالكيلومتر المربع لتيوينتزا. ولا تزال تجري حالياً دراسات لتقييم الأثر في مقاطعتي مورونا سانتياغو وزامورا شينشيبي.

٧- وما فتئت إكوادور تبذل جهوداً لأعوام خلت للإفراج عن أراضيها المتأثرة بالألغام. وقد توّجت العمليات حتى الآن بتطهير ٥٣ موقعاً ملغوماً بلغ مجموع مساحتها ٧٠٧,٣٩ ١١٨ أمتار مربعة. وقد دُمِّر أثناء هذه العمليات ما مجموعه ٦٢١ ٤ لغماً مضاداً للأفراد و٦٥ لغماً مضاداً للدبابات و٨ ذخائر غير منفجرة.

٨- وللإفراج عن الأراضي، يستعمل المركز الوطني لإزالة الألغام لأغراض إنسانية طريقة إزالة الألغام يدوياً، وهو العمل الذي يقوم به موظفو القيادة العامة لإزالة الألغام. وهذه القيادة هي الجهاز التنفيذي للمركز الوطني لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، وهو هيئة تابعة لسلاح المهندسين التابع للجيش ويتألف من قيادتين إقليميتين يُلجأ إليهما وفقاً لمنطقة العمل، وهما: القيادة الإقليمية تارقي (مقاطعة ألأورو ومقاطعة لوخا) والقيادة الإقليمية أمازون (مقاطعة مورونا سانتياغو). والقيادة العامة لإزالة الألغام مكلّفة أيضاً بتوجيه عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية وهي مسؤولة عن إدارة المدرسة الوطنية لإزالة الألغام المنشأة في عام ٢٠٠٠، وعنصر الإشراف الوطني، ويخضع لإمرتها ٦٠ من أفراد إزالة الألغام المدربين.

٩- وينسجم الإجراء المتبع مع الإجراءات المحددة في دليل إكوادور المتعلق بإجراءات الدراسة التقنية. ولكي تعتبر منطقة ملغومة محددة على أنها خالية من أي خطر بسبب وجود الألغام يجب أن يزال ما بها من ألغام بالكامل، أي ١٠٠ في المائة، وأن تُدمر في عين المكان الألغام والذخائر غير المنفجرة التي عُثر عليها. وعقب ذلك، تخضع الأراضي لعملية صارمة لمراقبة الجودة. وفي الأخير، وبعد انتهاء مرحلة إزالة الألغام وإجراء عملية ضمان الجودة الداخلية، هناك مرحلة نهائية تسلم فيها القيادة العامة لإزالة الألغام الأراضي المطهرة إلى المركز الوطني لإزالة الألغام لأغراض إنسانية الذي يصدّق عليها ويعيدها إلى السكان لإدماجها في النشاط الاقتصادي الإنتاجي للبلد.

١٠- وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت القيادة العامة لإزالة الألغام في هيكلتها عنصراً للإشراف الوطني مكلّفاً بمهمة التدقيق في العمل الذي يقوم به مزيلو الألغام والمتمثل في إزالة الألغام يدوياً. وقد كفل هذا الجهاز أن هذه العمليات تجري دائماً مع مراعاة المعايير الوطنية والدولية في مجال إزالة الألغام. وعلاوة على ذلك، يتمركز في إكوادور، منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وبفضل الاتفاق الموقّع عليه مع منظمة البلدان الأمريكية، ضباط عسكريون من البرازيل وشيلي ونيكاراغوا وهندوراس، في إطار بعثة المساعدة لإزالة الألغام في أمريكا الجنوبية، من أجل الإقرار بأن عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية الجارية في البلد تتم باستخدام معدات الحماية والكشف والتدمير الملائمة؛ وأن منهجيات الكشف والتحقق المتبعة مما يعوّل عليه؛ وأن معايير وإجراءات أمنية دقيقة مستخدمة.

١١- ولتفادي وقوع حوادث متصلة بالألغام المضادة للأفراد في المستقبل، حدد المركز الوطني لإزالة الألغام، بالتعاون مع برنامج العمل الشامل لمكافحة بالألغام المضادة للأفراد، هدفاً لا يتمثل فقط في تقليص خطر الإصابة أو الوفاة، عن طريق التشجيع على السلوك المأمون، بل أيضاً في تقديم حلول لسلوكيات تعرّض السكان للخطر لوحظت في بعض المجتمعات المحلية المتأثرة. ويضطلع برنامج العمل الشامل بهذه الحملات بالتنسيق مع المركز الوطني لإزالة الألغام والصليب الأحمر الإكوادوري والقيادة العامة لإزالة الألغام. وقد استفاد من هذه الحملات أكثر من ٠٠٠ ٣٧ شخص، بمن فيهم أطفال ومعلمو مدارس وسلطات محلية في مقاطعات ألأورو ولوخا وموورونا سانتياغو. وتجري هذه الحملات بطرق شتى منها عقد مؤتمرات وحلقات عمل تدريبية ونشر مواد تثقيفية إعلامية عن مخاطر الألغام باللغة المحلية على وسائط مثل حقائب الظهر والكراريس وأقلام الرصاص وأقلام الحبر والمساطر.

١٢- لقد استُثمر خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٧ مبلغ قدره ٥٩٦,٣٦ ٠٧٨ ٨ دولاراً أمريكياً في المجموع على عمليات إزالة الألغام في إكوادور. وساهمت حكومة إكوادور في هذا المجموع بمبلغ ٠٠٠,٠٠ ٥٠٠ ٤ دولار أمريكي بتقديمها ٠٠٠,٠٠ ٥٠٠ دولار أمريكي سنوياً كمساهمة في نفقات هذه العمليات. وتقدّم إكوادور سنويا طلبات، من خلال برنامج العمل الشامل، للحصول على تعاون دولي في عملية إزالة الألغام لأغراض إنسانية. وبالموازاة مع ذلك، تُجري وزارة الشؤون الخارجية اتصالات على المستوى الدبلوماسي للحصول على موارد إضافية وإدراج دول مانحة جديدة. ومن أمثلة ذلك اجتماع المانحين الذي يعقد سنوياً بين إكوادور وبيرو حيث تجتمع السلطات الوطنية المعنية بإزالة الألغام في البلدين مع رؤساء البعثات الدبلوماسية للبلدان المانحة. والغرض من هذه الاجتماعات هو تسليط الضوء على التقدم المحرز في العملية التي يقوم بها البَلَدان لإزالة الألغام لأغراض إنسانية في مناطق الحدود البرية المشتركة، فضلاً عن مناشدة أوساط البلدان المانحة مواصلة تقديم الدعم المالي المطلوب لضمان استمرارية عملية إزالة الألغام لأغراض إنسانية.

١٣- ويجدر في هذا الخصوص تسليط الضوء على المساهمات الكبيرة المقدمة من حكومات الولايات المتحدة واليابان وإيطاليا والنرويج والاتحاد الأوروبي، ولكن أيضاً وبشكل أساسي من حكومة كندا التي قدمت دعماً استراتيجياً ومنحاً قيمة منذ بداية عملية إزالة الألغام في إكوادور.

١٤- وبصرف النظر عن الإنجازات التي تحققت حتى الآن، لا يزال هناك ٧٥ موقعاً ملغوماً يبلغ مجموع مساحتها ٦٣٢,٨٩ ٤٩٨ متراً مربعاً في مقاطعات ألأورو ولوخا وزامورا شينشيبي وموورونا سانتياغو وباستازا. ويُقدَّر أن ٩٢٣ ٥ لغماً مضاداً للأفراد و٣٠ لغماً مضاداً للدبابات لا تزال تنتظر إزالتها من هذه المواقع.

١٥- لقد تداعت ظروف شتى حالت دون تحقيق إكوادور أهداف عمليتها لإزالة الألغام في غضون فترة العشر سنوات التي حددتها الاتفاقية. ونبرز فيما يلي بعضاً من أهم هذه الظروف:

(أ) الظروف المناخية: من المهم الإشارة إلى أن المناخ السائد في المناطق المتأثرة بوجود الألغام المضادة للأفراد مناخ حار ورطب، وتتراوح درجات حرارته ما بين ٢٤ و٣٨ درجة مئوية، ويتميز بهطول الأمطار باستمرار. فالمطر يعيق السير العادي لعمل فرقة إزالة الألغام كما يعيق خطط عمليات الإخلاء الطبي الطارئة في حالة وقوع حادث. وفي عام ٢٠٠٧، ميّز هذا العامل نحو ٢٥ في المائة من أيام العمل، وهو ما يعني أن عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية توقفت لهذا السبب يوماً واحداً من كل أربعة أيام مخصصة لهذه العمليات.

(ب) الكم الهائل من الصخور المعدنية: لقد أدى وجود كمية كبيرة من الأحجار المعدنية في العديد من المواقع المتأثرة إلى تأخير العمل تأخيراً كبيراً. ولهذا السبب، رأت القيادة العامة لإزالة الألغام أنه من الضروري إدراج هذا المعطى، اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، في نتائج عمليات إكوادور لإزالة الألغام لتبيّن للأوساط الوطنية والدولية مدى الصعوبات التي واجهتها لتبرر به تراجع أداء هذه العمليات.

(ج) شبكة الاتصالات: نظراً لسوء حالة شبكات الاتصالات، فقد ارتبطت خطة الإخلاء الطبي بوجود طائرة عمودية وطائرة إسعاف في حال لزم نقل المصاب إلى مدينة كويتو. وهكذا يتوقف الاضطلاع بمهام إزالة الألغام لأغراض إنسانية على توفر ظروف مناخية مواتية.

(د) لا يمكن تطبيق تقنية إزالة الألغام يدوياً في بعض المواقع: ثمة صعوبة أخرى هي عدم إمكانية تطبيق تقنية إزالة الألغام يدوياً في ٨ أهداف في مقاطعة لوخا وفي هدف واحد في مقاطعة ألأورو. ويرجع سبب ذلك إلى وجود هذه المواقع على ضفاف أنهر مغطاة في كثير من الحالات بكميات كبيرة من الصخور ولأن الألغام مردومة على عمق بضعة أمتار في قاع الأرض نتيجة لقِوام التربة.

(هـ) صعوبة الوصول إلى مواقع محددة: تتميز المناطق الشرقية من إكوادور على الحدود مع جمهورية بيرو بوعورة تضاريسها مما يزيد من صعوبة الوصول إليها. فهذه المناطق لا يمكن الوصول إليها إلا بطائرة عمودية وإن لم توجد فبالسفر مشياً أو عبر ممر مائي لعدة أيام.

١٦- وهناك عوامل أخرى تؤثر في عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية وتؤخّرها منها وعورة الأراضي، وكثافة النباتات وعلوّها (أصلية في المنطقة)، وعدم دقة المعلومات المتاحة الخاصة بأهداف معيّنة مما يزيد من تعقيدات البحث عن نقطة البداية لكل حقل من حقول الألغام، إضافة إلى التعرض للأمراض المدارية المتوطنة في هذه المنطقة كالحمى الصفراء.

١٧- وفي ضوء الظروف المشار إليها أعلاه والعمل الذي لم ينجز بعد، تطلب إكوادور مهلة إضافية مدتها ٨ سنوات في المجموع لإكمال التخلص من التهديد الذي تشكله الألغام المضادة للأفراد في إقليمها.

١٨- وبالرغم من الكم الكبير من العمل الذي أنجز وتنفيذ بعض مشاريع إزالة الألغام، فإن الألغام المتبقية لا تزال تؤثر تأثيراً خطيراً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية على المجتمعات المحلية المتأثرة. وتشمل الأنشطة الإنتاجية الرئيسية المتأثرة بفعل التلوث المتبقي الزراعة واستخراج المعادن، فضلاً عن السياحة.

١٩- وبالمثل، فإن تنمية الحدود بين إكوادور وبيرو، التي تتوقف إلى حد كبير على بناء الطرق السريعة التالية: طريق غياكيل - بيورا (طوله ٥٣٨ كيلومتراً)، وطريق أرينياس - سولا (طوله ٢٤٤ كيلومتراً)، وطريق لوخا - سويانا (طوله ٣١٩ كيلومتراً)، وطريق لوخا - ساراميريزا (طوله ٦٩٠ كيلومتراً)، وطريق ماندين - ساراميريزا (طوله ٣٨٥ كيلومتراً)، قد تعثرت بفعل وجود الألغام، وبالتالي فإن العديد من المجتمعات المحلية التي تستفيد من مد هذه الطرقات أو من استخراج المواد اللازمة لبنائها تتأثر بحقول الألغام هذه.

٢٠- ونظراً إلى أن الأهداف المطلوب معالجتها أثناء فترة التمديد تقع في مقاطعات شتى، فقد تقرر إنجاز العمل بالانتقال من مقاطعة إلى أخرى. ومع بداية فترة التمديد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ستزيد إكوادور من عدد مزيلي الألغام ليصل إلى ١٠٠ شخص موزعين على عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية. وإضافة إلى زيادة عدد مزيلي الألغام، فقد جرّبت إكوادور كاشفات جديدة للألغام تقلل إلى أدنى حد ممكن من الإشارات التي ترسلها بفعل وجود معادن في الصخور وفي الوقت نفسه تستجيب للألغام المضادة للأفراد. ونتيجة لذلك، قدّم برنامج العمل الشامل، بدعم من الولايات المتحدة، الكاشفات الجديدة Mine lab F-3 ووُزعت على الفور على فرقة إزالة الألغام العاملة في تينينتي أورتيز، وحققت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الاستعمال تخفيضاً كبيراً في عدد الصخور المعدنية المكتشفة.

٢١- وبالنسبة للأهداف التسعة حيث يتعذر إزالة الألغام باستعمال التقنية اليدوية - ثمانية أهداف منها في مقاطعة لوخا وهدف واحد في مقاطعة ألأورو - بسبب وجود هذه المواقع في وديان أنهار مغطاة في معظم الحالات بالصخور، تلتمس إكوادور، بالتعاون مع برنامج العمل الشامل والولايات المتحدة، إعارتها المعدات الميكانيكية التي يمكن استخدامها في هذه الأهداف.

٢٢- وستكون عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية، في جميع الأهداف التي ستزال منها الألغام، موضع دراسات تقنية تسبق عملية إزالة الألغام، فضلاً عن أنشطة التصديق أو ضمان الجودة الداخلية. وسيسري ذلك على جميع المواقع الملغومة.

٢٣- وستعمل إكوادور، أثناء السنوات الثماني الإضافية، في ٤٢ هدفاً في مقاطعة مورونا سانتياغة، و١٠ أهداف في مقاطعة باستازا، و٨ أهداف في مقاطعة لوخا، وهدف واحد في مقاطعة ألأورو، إضافة إلى هدف واحد في مقاطعة زامورا شينشيبي.

٢٤- ويفصّل الجدول الزمني للسنوات الثماني العمل الذي ستقوم به إكوادور ابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى غاية نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وهي الفترة التي تعادل فترة التمديد المطلوبة. أما في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، فسيستمر نشاط إزالة الألغام وفقاً لما تقرر القيام به قبل تقديم طلب التمديد.

٢٥- وعلى العموم، فقد وُضع الجدول الزمني، الذي قُدّم في طلب التمديد لمدة ٨ سنوات، مع مراعاة طبيعة كل واحد من الأهداف التي ستعالج، والمنطقة التي يقع فيها، وطبيعة الألغام الموجودة فيها وكميتها، ومستوى الصعوبة للوصول إلى هذه الأهداف، والحالة اللوجستية والمسائل العملية، وهو ما سمح لنا بتحديد المدة التقريبية التي تستغرقها العمليات بالنسبة لكل واحد من هذه الأهداف.

٢٦- ويُقدّر أن المبلغ الإجمالي اللازم لإنجاز العمل المتبقي في إكوادور لإزالة الألغام لأغراض إنسانية هو نحو ٩ ٣٢١ ٩٤٠ دولاراً أمريكياً. وستواصل إكوادور توفير الأموال لعملياتها الوطنية هذه، وتنوي زيادة المبلغ المخصص سنوياً لهذه العمليات. وستطلب من الأوساط المانحة الدولية تقديم الفرق على أساس ثنائي وكذلك عن طريق المنظمات الدولية.

- - - - -